قُلْ ولا تَقُلْ في القرآنِ والسُّنّةِ

وَمَقالاتِ اللُغَوِيينَ

إعداد

أ. م.د. شاكر شنيار بديوي

كلية العلوم الإسلامية – الفلوجة

Issn :2071-6028

المقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه .

فهذا بحث في التصحيح اللغوي بعنوانه المشهور: (قل ولا تقل) الذي ينسبه كل بلد إلى أنفسهم، وقد شاع عندنا – معشر العراقيين –باسم الراحل مصطفى جواد–رحمه الله– وما يزال هذا البحث حديث الساعة في الكتب، والمقالات، ولكن هذا البحث وضع الحق في موضعه، فموضوع (قل ولا تقل) لا لفلان، ولا لفلان، مع إجلالنا لكل من كتب فيه، وإنما هو بحث قرآني شاع في القرآن، واستعمله كما يستعمله اللغويون، ووجدت آثاره في السنة المشرفة بهذا العنوان أيضاً.

وقد تصدى البحث على صغره لذلك، وهو لعمري باب يمكن أن يتسع. وهذا البحث نافذة صغيرة على هذا الموضوع الكبير – نسأل الله القبول فهو أهل لذلك .

التمهيد:

اللغة: أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم[1]، وهذا التعبير يسير على خطا السابقين جيلاً فجيلاً ؛ فهي تؤخذ تلقياً ؛ ولهذا ليس لأحد أن يحيد عن هذه السنن المتبعة في التعبير صوتاً ودلالة، مفردات وتراكيب .

ولكن يدخل احتمال الخطأ عن الطريقة الصحيحة في هذه الأمور التي مرّت. وقد وقع في كل منها ما عدّه فقهاء اللغة خروجاً عن اللغة الفصحى أو الفصيحة .

لقد مرّت اللغة مبكراً بشيء من هذا الخروج، ولكنه لم يصل إلى ظاهرة شائعة في اللغة، فقد ذكر لنا أبو الطيب اللغوي عن أحد كتَّاب أبي موسى الأشعري(ﷺ) أنه كتب إلى عمر بن الخطاب(ﷺ) "من أبو موسى"[2]، أفنحسب هذا خطأً أم نخرجه على وجه جائز؟ أنستطيع أن نقول إن اللحن بمفهومه العرفي اللغوي يمكن أن يوجد في عصرٍ تؤخذ منه اللغة ويحتج بها؟ .

في هذا الباب نجد الكلمة مختلفة، فمنهم من أجاز أن يقع الخطأ لا في العصر الإسلامي الأول فقط، وإنما أجاز أن يقع في العصر الجاهلي فقال: (اللحن إذن وجد في اللغة العربية قبل الإسلام، وإنما لم يكن من طبيعة العرب الخلّص أن يرتكبوه)[3]. إن صاحب هذا الرأي لم يقل لنا

(١) الخصائص: ١/ ٣٣

(٢)مراتب النحويين: ٢٣ .

(٣) اللغة والنحو: ١٨٥ .

Issn:2071-6028

كيف نميز الخلّص من غير الخلّص؛ ولهذا أرى أن الهوى سيدخل من مثل هذه المنافذ التي يعوزها الإحكام؛ ولهذا نجد مقابل هذا الرأي من يقول: (إن اللحن لم يكن في الجاهلية ألبتة)[١] .

من هذين النصين اللذين مرّا يمكن أن يستخرج الباحث رأيين يسيران في خطين متقاربين قديمين، ظلا يسيران سويّة إلى الآن. فإذا أجاز الباحث اللحن عند أهل الجاهلية، فكيف سينظر إلى ظاهرة اللحن فيما بعد؟ ولهذا أرى أن ظاهرة التشدَّد في التصحيح واضحة عند مثل هؤلاء .

فهذا الجاحظ يذكر اللحّانين البلغاء، وهو باب عقده في البيان والتبيين[٢]، ضمّ نماذج من خاصّة العلماء، والأدباء، والخطباء، والشعراء، والباب واضح في عنوانه ودلالته، فهؤلاء لم يلحنوا، وإنما هم لحّانون بهذه المبالغة .

بَل إننا نجد شيئاً أغرب من هذا حينما نسمع أن طبيعة أهل الحضر اللحن، فقد نقل الفرّاء أنه لحَن عند الرشيد فقال له: "أتلحن؟ قال يا أمير المؤمنين إن طباع أهل البدو الإعراب ، وطباع أهل الحضر اللحن. فإذا تحفّظت لم ألحن. وإذا رجعت إلى الطبع لحنت فاستحسن الرشيد قوله"[٣]، فإذا كان مثل الفرّاء يلحن، ويردّ عليه الرشيد فما الظن بغيره؟ ومن النص الذي سبق نلمس أن الاعراب لم يعد سجيّة، وإنما صار تكلفاً. فإذا كان هذا في عصر الفرّاء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) فما الظن بأحمد بن موسى، وهو من أعيان المائة الثامنة الذي ترجم له ابن حجر فقال عنه: "وكان لا يتكلم إلاّ بالإعراب"[٤] ؟ ومفهوم هذا أن الناس لم يعودوا يهتمون بالإعراب في ذلك العصر. وإذا كان في قبول المفهوم خلاف فلنأت إلى المنطوق الذي صرّح به القلقشندي المتوفى سنة (٨٢١هـ) حينما قال متحدثاً عن عصره: "إن اللحن قد فشا في الناس. والألسنة قد تغيرت حتى صار التكلم بالاعراب عيباً، والنطق بالكلام الفصيح عيباً"[٥]، فإذا كان هذا في القرن القرن الثامن والتاسع عصر ابن حجر والقلقشندي فماذا نقول عن عصرنا اليوم؟ فعش رجباً تر عجباً !!

قلت: إن هناك مَن يجيز اللحن، ويعدّه واقعاً في العصر الجاهلي، فإذا كان هذا مقبولا فأين معيار التصحيح الذي سيسير عليه المصححون فيما بعد؟ وإلى أي نصّ سيحتكمون؟ .. قد يقال إن بعض النصوص الجاهلية لم يصل إلى التواتر في وروده، فهي نصوص آحاد. وتنزلاً لهذا سنقول: إذن نعود إلى نصّ لا يقبل النقاش، فهو متواتر، والشك في قبوله كفر، ألاّ وهو القرآن

(١)تاريخ آداب العرب: ٢٣٧/١ .
(٢) البيان والتبيين: ٢٢٠/٢ .
(٣) طبقات النحويين واللغويين: ١٣١ .
(٤) الدرر الكامنة: ٣٤٤/١ .
(٥) صبح الأعشى: ١٧٣/١ .

Issn:2071-6028

الكريم، فهل وقف المصححون عند هذا فلم يتجاوزوه؟ إذا ماعدنا إلى الواقع التأريخي فإننا سنجد أن كثيراً من القراءات السبعية، وهي متواترة في ورودها قد رُدّت قديماً، ومازلنا ندرّس هذا لطلابنا[1]، فإذا كانت بهذه القداسة وقد رُدّت، أو أصابها التأويل المتكلف لِتستقيم مع بعض أقيسة النحاة ومناهجهم فأين ستقف النصوص الأخرى، وهى لا تمتلك من القداسة شيئاً إلا كونها جاءت بلغة القرآن؟

لا أريد أن أقطف ثمرات البحث قبل النظر إلى شجرته الوارفة بإذن الله فنرى جذورها وساقها وأغصانها وأرواقها، ونشمّ ريحها، ولعلها تكون ريحاً طيبّة، تلقى القبول من لدن أهلها الذين يعرفون قدرها وهم كثير في ساحتنا اليوم .. وقد رأيت أن أقسم هذا البحث على ثلاثة أقسام: يكون الأول لمعيار الخطأ والصواب– ويكون الثاني لمباحث المفردات – أما الثالث فيكون لمباحث التراكيب .

المبحث الأول: معيار الخطأ والصواب

حدّد جمهور علماء اللغة من الأقدمين والمحدثين معيار الخطأ بهذه المعاني الكبرى:

١– عدم السماع:

وقد وضع علماء اللغة ما يقبل في هذا الباب زماناً، ومكاناً فجعلوا اللغة بقالب خاص لا يمكن الزيادة عليها إلا بطرق حدّدوها ووضعوها في ضمن أقسية معينة.

إنّ الواقع يشهد أن هذا السماع لم ينضبط عند الكثيرين فقد فاتتهم أقرب مصادر السماع وهو القرآن الكريم فحكموا بالخطإ على تعبيرات يشهد لها القرآن مما يعني أنهم ذهلوا عن هذا المصدر في بعض الأحيان. من ذلك ما ذكره أسعد داغر حين حكم بخطإ تعدية الفعل (طاف) بالحرف (على) فلم يسمع ذلك من العرب كما يزعم[2]! وفاته أنّ القرآن الكريم يقول:﴿ وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِآنِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ ﴾الإنسان: ١٥

ولعلّ مما يذهل حقاً في هذا الباب ما سطره الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة–رحمه الله– في مقدمة كتابه الفذ (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) فقد ذكر ما فات العلماء الكبار من شواهد القرآن الكريم. وبه يجب أنّ نعتقد جازمين أنّ الوهم والنسيان من خصائص بني آدم .

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٥٠٣ .

(٢) تذكرة الكاتب: ٧٧ .

Issn:2071-6028

٢- عدم القياس:

القياس: حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة(١). ومن اللطائف هنا أن ابن جني كان يقرأ على أبي علي الفارسي كتاباً للمازني فلما جاء ذكر قول أبي عثمان المازني في الألحاق المطرد: "أنّ وضعه من جهة اللام نحو: قعدد، ورمدد، وشملل ... وجعل الإلحاق بغير اللام شاذاً لا يقاس عليه، مثل: جوهر، وبيطر، وجدول ... الخ.

ويرى أبو علي أن لو شاء شاعر أو ساجع أو متسع أن يبني بالحاق اللام أسماً معتلاً وصفة لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب وذلك نحو: ضربب زيد عمراً، ومررت برجل ضربب وكرمم، ونحو ذلك فاعترضه ابن جني قائلاً: أفترتجل اللغة ارتجالاً ؟ قال: ليس بارتجال. ولكنه مقيس على كلامهم فهو من كلامهم(٢) .

ولهذا من الغريب أن يحكم ابن جني التلميذ على شيخه أبي علي ولله هو وعليه رحمته فما كان أقوى قياسه وأشد بهذا العلم اللطيف الشريفة أنسه ! فكأنه إنما كان مخلوقاً له . وكيف لا يكون كذلك وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة(٣).وقد وقف ابن فارس بالضد من ذلك فقال: "ليس لنا اليوم أنّ نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها(٤).

إنّ التصحيح اللغوي سيسير على هذا المنحى ما بين متساهل في القياس وبين متشدد لا يقبل شيئاً جديداً . وقد حاول ابن جني أن يبني هذه المسألة على قاعدة علمية قويمة فقسم كلام العرب على أربعة أضرب:

أ- مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، نحو: قامَ زيدُ، وضربتُ عمراً، ومررتُ بسعيد.

ب- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، وذلك نحو: الماضي من يذر، ويدع.

ج- مطرد في القياس شاذ في الاستعمال، نحو: استصوبتُ الأمرَ، واستحوذت الشيء، واستنوق الجمل.

د- شاذ في القياس والاستعمال جميعاً، نحو: ثوب مصوون، وفرس مقوود، وهذا النوع لا يحسن استعماله إلاّ على وجه الحكاية(٥). أما مجمع اللغة المصري فقد فتح أبواباً قياسية جديدة لتوافق حاجات الناس اليوم واستعمالاتهم .. والمجمع ينظر للقياس طريق المقيس عليه فإذا كان

---

(١)في أصول النحو: ٧٨ .

(٢) الخصائص: ٣٥٥/١ ، وينظر: في أصول النحو: ٨٦ .

(٣) الخصائص: ٢٧٦/١ .

(٤) الصباحي: ٦٩ .

(٥) الخصائص: ٩٦/١ .

Issn:2071-6028

جائزاً عند بعض العلماء أو وردت فيه نصوص تجيزه أو جمع عليه ألفاظ كافية أقر إجراء القياس عليه(١).

٣- عدم الورود في المعجمات:

وهو من المعايير التي قل أن نجد تصحيحاً إلاّ وقد أثر ذلك فيها. ولكن قل من المصححين من ينبه إلى مسألة مهمة في ذلك وهي أن المعجمات الكبيرة لا تفرق بين الفصيح والأفصح، فالمعجمات هنا أشبه بكتب المحدثين بل هناك من كتب في هذا الترابط بين منهجي الباحثين في اللغة والباحثين في الحديث الشريف فهناك من التزم الصحة كما فعله الجوهري في الصحاح، ولذا يعد كتابه أشبه بكتب صحاح الحديث، كالبخاري ومسلم. وأما الكتب المعجمية الكبيرة كالتاج مثلاً فإنه يشبه كتب الحديث الكبيرة التي لم تشترط الصحة. وهذه من جليلات المسائل في اللغة فما مقدار الفصحى في معجم (مدّ القاموس)، أو معجم (دوزي)، وفي هذا المجال ينقسم المصححون على أقسام تبعاً لهذه المعجمات التي يعودون إليها، فوجود اللفظة في مثل هذه المعجمات الكبيرة لا يعني أنها الفصحى أو الفصيحة، بل قد تكون ضعيفة أو موضوعة، وعودة إلى كتب الرجال في هذا الباب يمكن أنّ نرى ما قيل في رجال اللغة في توثيقهم وأمانتهم.

لقد كان على اللغويين أنّ يضعوا القرآن أولاً فهو يمثل اللغة الفصحى في كل شيء في مفرداته واراكيبه. ولكن تجد خلاف ذلك عند بعض أهل اللغة من البلاغيين مثلا لذهولهم عن ورود ما يستنكرونه في القرآن، فمثلاً عندهم أن قرب مخارج الحروف في كلمة يعني ضعفها، ولكن القرآن يقول: ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾الحجر: ٥٤ ، فاجتمعت الفاء والباء والميم. وكذلك اجتماع الهمزة والعين والهاء في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ ﴾يس: ٦٠ ، وكثير من مثل هذا فلا أدري أي الفصحى تلك التي يراها اللغويون. وإذا قلنا هذا في القرآن، فأي نص بعده نحتكم إليه ولهذا ينبغي أن ننص نصاً أنّ القرآن استخدم الأفصح في كل آياته من الفاتحة إلى الناس .

٤- اعتماد كتب النحو والصرف:

وهنا يقف الباحث حائراً فلا يدري أتسير القاعدة خلف النص أم تسير أمامه، ويكفي أن نذكر شرح ابن عقيل على الألفية وهو من أكثر كتب النحو شيوعاً؛ لأنه يدرّس في أكثر الجامعات، فكم من الشواهد وجدت ولا يعلم قائلها، وهذه الجهالة كافية في ردّ الشاهد، وكم من القواعد وجدت وهي لا تستند إلاّ على زيد وعمرو، مع إجلالنا للخدمة الكبيرة التي قدمها هذا الشرح للألفية، فلولا إخلاص مؤلفه لما قيض الله له هذا القبول في الأرض.

(١)القرارات المجمعية: ٦٩٦ .

Issn:2071-6028

وينبغي أنّ نشير هنا إلى أنّ شيئاً كثيراً من اللغة وتراكيبها نجهله؛ لأننا نجهل القراءات القرآنية؛ ولهذا أرى أن ندخل كتاب (الحجة) لأبي علي الفارسي في الدراسات العليا فهو أجلّ كتاب في العلم التطبيقي، وإذا ما درس بصورة صحيحة فإنه سيخرج لنا جيلاً جديداً من أساتذة العلم الذين يبنون بناءً صحيحاً.

وينبغي أن ندخل (ارتشاف الضرب) لأبي حيان إلى الدراسات العليا، فهو جدير أن يفتق الأذهان على علم غزير، وإدراك فلسفة اللغة.

٥- رفض اللغة التي تأتي بعد عصور الاحتجاج التي حدّدها علماء اللغة وهذا حق في أكثره. فلولا الفصحى التي حافظ عليها القرآن الكريم لما بقيت العربية، ولما كان الله تعالى قد تكفل بحفظ القرآن فمن باب أولى أن هذه اللغة مكفولة أيضاً. ولو وكل الله إلينا حفظ اللغة لضاعت منا منذ أزمان بعيدة .

لقد شاع المولّد عندنا فعلينا أن نقبله إن قبلته المجامع اللغوية فهي الحامية لهذه اللغة في عصرنا الحديث، وعلى اللغويين أن يتواصلوا مع هذه المجامع، ولكني أرى أن بعض اللغويين مازال يخطئ ما تأتي به هذه المجامع لغفلة عن ذلك، أو كأنه أكبر من تلك المجامع. فهذه المجامع هي إحدى معايير الصواب ، ولكن المعيار الأعظم للصواب إنما هو القرآن الكريم بقراءاته، وكذلك ما جاء في الحديث الشريف، وثبت ذلك أنه نقل عن النبي (ﷺ)أو أقوال الصحابة، ولم يتصرف في ذلك الرواة المتأخرون.

وأما الشعر فهو حمال ضرورات، وقد سأل ابن جني شيخه أبا علي قائلاً له: "هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً" فقال: كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا وما حظرته عليهم حظرته علينا، وإذا كان كذلك فما كان من أحسن ضروراتهم فليكن من أحسن ضروراتنا، ومان كان من أقبحها عندهم فليكن من أقبحها عندنا، وما بين ذلك بين ذلك[١].

المبحث الثاني: مباحث المفردات

لقد وُضعت كتب كثيرة، وبحوث قيّمة، قديماً وحديثاً، تتصدّى لعملية التصحيح اللغوي. وكان حريًّاً بهم أن يبدأوا بالقرآن الكريم. فقد راعى هذا الكتاب الخالد استخدام اللفظ في محله، فوضع (قل، ولا تقل) في عدد من الآيات يحسن بالباحث ألاّ تفوته. فمن الآيات التي أشارت إلى استخدام اللفظ في موضعه وتَرْك ما سواه قوله تعالى:"﴿ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرْنَا ﴾البقرة:

(١) الخصائص: ٣٢٩/١ .

Issn:2071-6028

١٠٤، فالنهي صريح عن استخدام (راعِنا)، كان المسلمون يقولون للنبي (ﷺ): يارسول الله راعِنا، وذلك من المراعاة، أي راقبنا وانظرنا. فكان اليهود يقولونها ويعنون بها معنى الرعونة على وجه الأذية للنبي (ﷺ). وربما كانوا يقولونها على معنى النداء، فنهى الله المسلمين أن يقولوا هذه الكلمة لإشتراك معناها بين ما قَصَده المسلمون وقَصَده اليهود، فالنهي سدّاً للذريعة. وأُمِروا أن يقولوا: (أنظرنا) لخلوّه عن ذلك الاحتمال المذموم، فهو من النظر والانتظار. وقيل: إنما نهى الله المسلمين عنها لِما فيها من الجفاء وقلة التوقير"[١]، وأياً كان السبب فإن النهي عن استخدام (راعِنا) واضح.

ومن ذلك قوله تعالى لبني إسرائيل: ﴿ وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٥٨﴾ فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ ﴾البقرة: ٥٨ – ٥٩ ، فتأملْ بني إسرائيل في هذه الآية تجد شخصيتهم مائلة عياناً، فقد أُمِروا أن يقولوا: (حِطّة) أي: حُطّ عنا ذنوبنا، وقيل: هي عبرانية معناها: لا إله إلاّ الله، ولكنهم قالوا: (حِنطة)[٢]!! فما أصبرك عليهم ياربّ!!

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا ﴾الحجرات: ١٤ ، نزلت في بني خزيمة، وهي قبيلة كانت تجاوز المدينة، أظهروا الإسلام وكانوا إنما يحبّون المغانم وعَرض الدنيا، فأكذبَهَم في قولهم، وصدّقهم لَوْ قالوا: أسلَمْنا[٣].

ومن الأمثلة القرآنية التي مرّت رأينا كيف وُضع اللفظ المطلوب، وترك اللفظ الذي لا يلائم مقتضيات المقام. وليس القرآن وحده فعل ذلك، وإنما ورد في السنة المشرّفة شيء كثير من هذا التصحيح اللفظي. ولكن قبل أنْ نذكر أمثلة لذلك أشير إلى ما ذكره المقدسي في (مختصر منهاج القاصدين) ينبغي على المصحح أنْ يضعها أمامه، وهو يمارس التصحيح؛ فهو يرى أنه ينبغي على الإنسان أن ينكر المنكر من القول ويبّن الصواب، فإنْ قُبل منه فبها، وإلاّ ترك المماراة، هذا إذا كان الأمر متعلقاً بغرض شرعي، فإذا كان في أمور الدنيا فلا وجه للمجادلة فيه.

فالحرص على اللغة لوجه شرعي حرص على الدين الذي تتضمّنه النصوص الشرعية التي كانت بلغة العرب، من كتاب وسُنة وأثر؛ ولهذا ينبغي إشاعة الصحيح وترْك غيره مِن غير جدال أو مِراء، فهما منهي عنهما[٤].

---

(١) التسهيل لعلوم التنزيل: ٥٦ .

(٢) المصدر نفسه: ١٨ .

(٣) المصدر نفسه: ٦٥١ .

(٤) مختصر منهاج القاصدين: ٢١٦ .

Issn:2071-6028

إنّ الخطأ اللغوي آفة من آفات اللسان، وقد عَلَّمَ النبي (ﷺ) أصحابه ذلك، فهو بعد القرآن الكريم من أوائل المصححين للكلم. مِن ذلك ماروي عنه أنه قال: "لا يقلْ أحدكم: ما شاء الله وشئت، ولكن ليقلْ: ما شاء الله ثم شئت"(١).

ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: "لا يقلْ أحدكم: عبدي وأمتي، كلكم عبيد الله، وكل نسائكم إماء الله، ولكنْ ليقلْ: غلامي وجارتي"(٢).

ومن ذلك ما شاع في الإمة الإسلامية، وهو مرض خطير أشار إليه المصطفى (ﷺ) بقوله: "إذا قال الرجل لأخية: ياكافر، فقد باء بها أحدهما، فإن كان كما قال، وإلاّ رجعت عليه"(٣).

وقد نُهينا أنّ نسمّي العنب كَرْماً، فقال عليه الصلاة والسلام: "لا تسموا العنب الكرْم؛ فإن الكرْم: المسلم أو: قلب المؤمن"(٤).

وقد نطلق في أيام الشتاء على ما يظهر من ألوان الطيف الشمسيّ: قوس قزح، ولكننا منهيّون عن هذه التسمية، فإن قزح: شيطان، ولكن علينا أن نقول: قوس الله عز وجلّ(٥).

إن التصحيح لكلام الناس لمن يمتلك المؤهلات له مقبول لا غبار عليه، ولكن الخطورة تكمن حينما يتعلق الأمر بكلام الله تعالى، من ذلك ما أثير حول قوله تعالى:﴿ فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾يوسف: ١٧، حيث قيل –على زعم المفتري– أن الأولى أن يأتي الفعل (افترس) فهو أخص بالسباع، وأما الأكل فهو عامّ، ليس فيه دلالة على هذا النوع من الأكل ! وقد ردّ الخطابي هذا الزعم أبلغ ردّ فهو يرى أنه "ليس الأمر في معاني هذه الآية على ما تأوّلوه، ولا المراد – في أكثرها– على ما ظنوه وتوهمّوه . فأما قوله تعالى: ﴿ فَأَكَلَهُ ٱلذِّئْبُ ﴾فإن الافتراس معناه في فعل السبع: القتل حسب، وأصل الفَرْس: دقّ العنق، والقوم إنما ادّعوا على الذئب أنه أكله أكلاً؛ وأتى على جميع أجزائه وأعضائه، فلم يترك مفصلاً ولا عظماً، وذلك أنهم خافوا مطالبة أبيهم إياهم بأثر باقٍ منه، يشهد بصحة ما ذكروه؛ فادّعوا فيه الأكل ليزيلوا عن أنفسهم المطالبة، والفَرْس لا يعطي تمام هذا المعنى"(٦).

---

(١) سنن أبي داود: ٤٩٨ .

(٢) مختصر مسلم: ١٤٦٦ .

(٣)صحيح البخاري: ٦١٠٤ .

(٤)مختصر مسلم: ١٤٠٨ .

(٥) حلية الأولياء: ٣٠٩/٢.

(٦)ثلاث رسائل في أعجاز القرآن: ٣٧

Issn:2071-6028

إن أهل العصور التي يحتجّ بكلامها لا أراها تخطئ في نحوٍ، أو صرفٍ، أو تصرف بلاغي، ولكن بعض أهلها يُمكن أن يخطئوا في جانب من المعرفة بواقع الأشياء، وهو شيء يعود إلى خبرة الإنسان، فهو خطأ معرفي يمكن أن يقع فيه أي إنسان إلاّ المعصوم، من ذلك ما أنشده المسيّب:

وقد أتناسى الهمّ عند احتضاره بناجٍ عليه الصيعرية مكدم

فقال طرفة: استنوق الجمل؛ لأن الصيمرية صنعة الناقة لا الجمل[١]، فهو كما ترى خطأ معرفي ظاهر.

ومن الخطأ المعرفي الظاهر ما وقع فيه فحل الشعراء: زهير بن أبي سلمى حينما تحدّث عن الضفادع، وعن سبب خروجها من الماء، فهو ليس عالماً بالبرمئيات؛ ولهذا ظن أنها تخرج من الماء مخافة الغرق:

يخرجن من شرَبات ماؤها صحِل على الجذوع يخفن الغمّ والغَرَقا[٢]!

فرأي زهير عن خروج الضفادع مردود، ولكن هذا لا يعني أن مثل أولئك الفحول يخطئون، وإنما هو خطأ معرفي ـ كما ذكرتُ ـ .

قد يشتهر إنسان بالتشدّد، ولكنه يقع في شيء يثير التفكّه، فهذا الشيخ الأصمعي ـ رحمه الله ـ كان متشدّداً، فهو الذي رفض أن يطلق على امرأة الرجل: زوجة، وقال: هي زوج[٣].

وردّ على لبيد استعمال(أنى) للمجازاة في قوله:

فأصبحت أنى تأتها تبتئس بها كِلا مركبيها تحت رجليك شاجر[٤]

وخطّأ امرأ القيس في قوله:

قفا نبكِ من ذكر الحبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

(١)الموشح: ١١٠ .

(٢) لسان العرب: مادة (زوج).

(٣) خزانة الأدب: ١٩١/٣.

(٤) الأغاني: ٧١/٩.

Issn:2071-6028

فهو يرى أن قوله: (بين الدخول فحومل) لا يجوز؛ فلا يصح: رأيتك بين زيد فعمرو[١]. ومع تشدّده تعجبُ حينما يروي هذا الشعر:

ـ فيها الضفادع والحيتان تصطخبُ ـ

فيقول أبو علي: أي صوت للسمك؟! إنما هو تصطحب، فصحّفه الأصمعي وجعله: تصطخب[٢]، فمثل روايته هذه للبيت تجعلنا نقف متريثين أمام تصحيحاته. وهذا ابن قتيبة يرى أن رؤبة أخطأ في قوله:

ـ لا يلتوي مِن عاطس ولا نعَق ـ

والصواب أن يقول: نعيق، او نُعاق[٣]. أما المصدر: نعَق، الذي ذكره رؤبة فهو خطأ ! فإذا أخطأ رؤبة فممّن تؤخذ اللغة؟! . إن المصادر غير منضبطة في اللغة، وهذه مسالة، ما عليك إلاّ أنّ تعود إلى أي معجم لتتيقّن أنها صحيحة، وهي نكتة يعرفها الشداة بله المختصون؟

لم يؤاخذ رؤبة أو غيره على استخدام المصادر فقط، وإنما أخذوا عليهم استعمالاتهم لبعض المثنيّات، أو الجموع . إن مثل هذه الأقوال أثر من آثار المدرسة المتشدّدة في التصحيح . فهؤلاء الذي يردّ عليهم الأصمعي، وابن قتيبة، وغيره يقول عنهم الجرجاني في الوساطة: إنهم القدوة، وبهم الائتمام، وفيهم الأسوة.

لا ينكر واحد منصف ما يمكن ان يحدث للغة من تطوّر في حدود ما يمكن أن يكون مقبولاً، ولاسيمّا في وضع الأسماء للمسمّيات الجديدة، أو في أبواب البحث، أو الاشتقاق، ولكن من الثابت الذي لا يجادل فيه إلاّ مبطل ـ كما أرى ـ أن اللغة قد ضُبطت ألفاظها، ودلالتها بما نزل من القرآن الكريم، وما ضبطته السُّنة الصحيحة. فمن أراد أن يُخرج اللغة عن هذا فهو إما جاهل لا يدري عواقب فعله، أو متجاهل يريد إبعاد الناس عن الفهم الصحيح للغة بإبعادهم عمّا تعنيه لغة القرآن، أو السُّنة الشريفة.

(١) التنبيه على حدوث التصحيف: ١٢٣.

(٢) الشعر والشعراء: ٥٩٨/٢.

(٣) الوساطة: ٤٤٩.

Issn:2071-6028

لقد أدرك القدماء المخلصون هذا تمام الأدراك؛ ولهذا وقفوا سدّاً أمام التعبيرات الجديدة التي تبتعد عن المسالك الصحيحة للاستعمال اللغوي بقصد مغايرة ما تعارف عليه الناس، فهذا أبو تمام يقول:

رقيق حواشي الحلم لو ان حلمه بكفّيك ما ماريت في أنه بُردُ[1]

فهل يوصف الحلم بالرقة، كما يقول الآمدي؟

إذا كان مثل ابي تمام لجأ إلى هذا الاستعمال غير المألوف فأُخذ عليه، فماذا نقول عمّا نسمع من النصوص؟ أقول: لو أنّ الآمدي ـ رحمه الله ـ الذي أنكرَ على أبي تمام سمعها لشقّ جيبه، ولَطم خدّه على هذه الاستعمالات التي ليس لها مثيل في كتاب ولا في سُنّة ولا في قول البلغاء، بما تعجّ به الكتب اليوم، وبما تمتلئ به الصحف .

إنّ هناك الكثيرين ممّن مارسَ التصحيح من فضلاء القدماء والمحدثين، ولكن مما يشار هنا أنّ بعض المحدَثين لم يكن يدري ما يدور في المجامع العلمية، فهو يصحح ما يعتقد أنه خطأ، ولم يراجع ما يقوله المجمع، فخطّأ ما صححته المجامع، وهذا يُربك المسيرة اللغوية أيّ إرباك . والأمثلة على ذلك كثيرة ...

من ذلك أن المصححين يخطئون مَن يقول: هو الآخر، وهي الأخرى، ويرون أن الصواب أن نقول: هو أيضاً، وهي أيضاً . لكن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أتخذ قراراً بصحة هذا الاستعمال الذي خطّأه المصححون[2].

ومن ذلك ما أنكره بعضهم لكلمة التأميم باستعمالها المعاصر، ولكن مجمع القاهرة أجاز ذلك[3].

ومن ذلك ما خطّأه بعضهم لمن يقول: قلت له أن يفعل، ويرى أن الصواب: قلت له لِفعل، ولكن مجمع القاهرة أقرّ هذا الخطأ المزعوم وأجازه[4]، ولهذا أرى أنّ من الواجب على المصحح ان يعود إلى ما تقوله المجامع العلمية؛ لكي تسير الجهود العلمية المجمعية والشخصية في اتجاه واحد. وقد راعى هذه المسألة الأستاذ محمد العدناني في جانب كبير منها في معاجمه التي وضعها، وتصدّى بها لعملية التصحيح اللغوي في العصر الحديث .

---

(١) الموازنة: ١٤٢/١.

(٢) معجم الأغلاط النحوية المعاصرة: ١.

(٣) نفسه: ٢٨.

(٤)معجم الأغلاط النحوية المعاصرة: ٣١.

Issn:2071-6028

لقد وضع بعض البلاغيين ضوابط لمعرفة فصاحة الألفاظ، ينبغي أن نشير إلى طرف منها؛ لأن نتيجتها ستؤول إلى ألفاظ قرآنية، من ذلك مارآه ابن الأثير من أن كلمة (بلغ) مكروهة الاستعمال، ينبو عنها الذوق السليم(١)، فإذا كانت الكلمة متباعدة المخارج في حروفها، وهي مكروهة فكيف لو تقاربت مخارجها؟ يقول التفتازاني: (وقد سبق إلى بعض الأوهام أن اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة)(٢)، فإذا كان قرب المخارج في الحروف مظنة عدم الفصاحة، فماذا نقول عن اجتماع الفاء، والباء، والميم في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾الحجر: ٥٤، واجتماع الهمزة، والعين في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ﴾الكوثر: ١، بل عن اجتماع الهمزة، والعين، والهاء في قوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ أَعۡهَدۡ ﴾يس: ٦٠ .

وإذا كان طول الكلمة مظنة لعدم الفصاحة ـ كما يرى ابن سنان ـ فماذا نقول عن قوله تعالى:﴿ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾البقرة: ١٣٧،وقوله تعالى:﴿ سَنَسۡتَدۡرِجُهُم ﴾الأعراف: ١٨٢، وماذا نقول عن اجتماع الميمات حينما نتلوا قوله تعالى: ﴿ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَ ﴾هود: ٤٨ .

إن القول الفصل في هذا ـ كما أرى ـ هو ما ذكره التفتازاني في المطول: "والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح، بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً (٣) .

المبحث الثالث: مباحث التراكيب

عمدة البحث هنا أن يكون لكل مقام مقال، فعلى المتكلم أن يراعي هذا تمام المراعاة، وليس عندنا نص راعى هذا تمام المراعاة كالقرآن الكريم؛ فهو يطيل في موضع الإطالة، ويختصر في مواطن الاختصار تبعاً لمقتضيات المقام.

ومن هذا يمكن أن نفهم كثيراً من حيثيات المقام من غير ذكر شيء آخر. إن أكثر مواطن الإطالة في القرآن كانت في الحديث عن بني إسرائيل، وهذا ينبئ عن العقلية التي يمتلكونها، وهي التي تحب الإطالة، وتحب الجدل .

إن كثرة الحديث عن بني إسرائيل في القرآن ينبئنا عن سّرٍ اجتماعي، وهو أن القرآن الكريم يريد أن يقول لنا إن أكثر ما سيواجهكم في حياتكم إنما هو من بني إسرائيل، والواقع يشهد بذلك.

---

(١) المثل السائر: ١/١٥٣.

(٢) المطول: ١٧.

(٣)نفسه: ١٨.

Issn:2071-6028

فحتى الحديث عن نبيهم المكرّم سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام، ونحن أحق به منهم، كما يقول المصطفى(ﷺ) نجد فيه أثر الإطالة واضحاً فحينما سئل: ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾طه: ١٧، أجاب الباري بكلام طويل ذكر العلماء لطوله أسباباً، ومهما كانت تلك الأسباب فهو جواب طويل لا يحتمله هذا السؤال، فالسؤال عمّا بيمينه، وهو واضح جدّ الوضوح، ولكن الإجابة كانت: (قال هي عصاي ..... مآرب أخرى)، فالإجابة قد تمت في أول الآية وما بعدها جواب لسؤال آخر لم يَرْد، وهو السؤال عن فوائد العصا، ولهو لم يسأل عن فوائدها.

أما الحديث في القرآن مع سيدنا محمد(علية الصلاة والسلام) ففيه أثر الإيجاز واضح كل الوضوح .. بل إن الإيجاز يبلغ مَداه فيَصِل إلى ما يشبه الألغاز، وذاك واضح في الحروف المقطعة(١).

إن المتتبع لسنن اللغة القويمة "لا يكلم الأُمّه بكلام الأَمَه، ولا الملوك بكلام السوقة؛ لأن ذلك جهل بالمقامات، وما يصح في كل واحد منهما من الكلام ... وربما غلب سوء الرأي، وقلة العقل على بعض علماء العربية فيخاطبون السوقيّ والمملوك والأعجمي بألفاظ أهل نجد، ومعاني أهل السَراة، كأبي علقمة إذ قال لحجّامه: "اشدد قَصَب الملازم، وأرهف ظُباة المشارط، وأمرَّ المسح، واستنجل الرشح، وخفف الوطء، وعجّل النزع، ولا تكرهنّ أبّياً، ولا تمنعن أتياً"، فقال له الحجّام: ليس لي علم بالحروب(٢).

وعلى المتكلم أن يحذف فضول الكلام، وأنى تجد مثل هذا؟ وقد رُوي أن معاوية سأل صحاراً العبدي: ما البلاغة؟ فقال: أن تقول فلا تخطئ وتسرع فلا تبطئ. ثم قال: أقلني؛ هو ألاّ تخطئ ولا تبطئ، فألقى اللفظين؛ لأن في الذي أبقى غنى عنهما، وعوضاً منهما(٣).

وعلى المتكلم أن يبتعد عن مشتركات الألفاظ حينما لا يعرف السامع ما الذي أراده المتكلم، ومنه قول جرير:

لو كنتُ أعلم أنّ آخرَ عهدكم يومَ الرحيلِ فَعلت ما لمْ أفعلِ

(١)روح المعاني: ٩٩/١.
(٢)كتاب الصناعتين: ٣٣ .
(٣)نفسه: ٣٨.

Issn:2071-6028

فما الذي سيفعله؟ لا ندري[١]. إذا كان الناظر ممن ينظرون إلى القائلين قَبْل النصّ فإنه سيجد التخريج للمتكلم، سواء أكان التخريج قريباً أم بعيداً، وإذا كان ممّن ينظرون إلى ما قيل قبل النظر إلى القائل فإنه لا يبالي مِن نقْد ما يسمع، وهذا . فيما أرى . هو الجدير بالقبول، ولاسيمّا إذا كان الناقد عالماً ثقيفاً، لا من أنصافهم، أو أرباعهم – كما هو واقع أكثر النَقَدة – .

إن حذف فضول الكلام لا يعني أن الإيجاز هو المطلوب في كلّ تعبير، وإنمّا ينبغي أن نرى الأطناب، أو الإيجاز، أو المساواة تبعاً لمتطلبات المقام، وإن المتتبع لكتب النقد، أو الأدب، أو البلاغة، يجد نصوصاً كثيرة حَكَمَ عليها أهل العِلْم، وإنّ بها حاجة إلى مزيدٍ من القول. مِن ذلك قول أبي العيال الهذلي:

ذكرتُ أخي فعاودني صداعُ الرأس والوصبُ

والصداع لا يكون إلاّ في الرأس؛ فذكرْ الرأس مع الصداع فضل[٢]. هكذا يرى العسكري، ويمكن للباحث أن يرى شيئاً آخر، فربما لا يكون في البيت ؟؟ ، وإنما راعى الشاعر المقام، فالمصاب بالصداع يكون حاله هكذا، فهذا الأطناب ينبئ من طرف خفي عن حال المتكلم. وربما يكون لبعض الأوائل غرام بالإيجاز وهو الذي دفع العسكري إلى حديثه الذي مرّ، فلتنظر إلى الرجل وهو يستحسن تعبيراً، فقد ذكر أن رجلاً سُئل: ما سبب موت أخيك؟ فقال: كونه. فأحسن، ولست أرى حُسْناً في هذا؛ فهو إيجاز مخلٌ، والناظر إليه . إن أنصف . يشاركني في هذا الرأي .

وربما لا يكون في الكلام لحن، وإنما فيه معاظلة لفظية، فنظام الجملة العربية معروف ولكن منشئ الكلام عن نظامه المعتاد، فلا يُفهم الكلام إلاّ بتأمل طويل لِما أصابه مِن غموض، وهذا ليس خطأ، وإنمّا هو ضعف يتحاشاه البلغاء، وقد يتعمّده المؤلف لسبب، مِن هذه المعضلات اللفظية ما فعله النابغة في قوله:

جزى ربّه عني عديّ بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

(١)نفسه: ٣٨.

(٢)نفسه: ٤١.

Issn:2071-6028

فقد رجع الضمير في (ربّه) على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا ضعف في التأليف وليس خطأ[١]، فهل سكت النقد على هذا الكلام، وأجازوا وقوع النابغة في الضعف؟ لقد أجابوا على هذا بأن "ضمير لمصدر (جزى) أي: رب الجزاء كما في قوله تعالى:﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾المائدة: ٨، أي: العدل[٢] . ومنه قول الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مملكاً أبو أمه حيّ أبوه يقاربه

"فالضمير في (أمه) للمملّك، وفي (أبوه) للممدوح، ففَصَل بين (أبو أمه) وهو مبتدأ و(أبو) وهو خبره بـ (حيّ) وهو أجنبي، وكذا فصل بين (حيّ) و (يقاربه) وهو نعت (حيّ) بـ (أبوه) وهو أجنبي، وقدّم المستثنى على المستثنى منه؛ فهو كما تراه في غاية التعقيد"[٣] ، ومع كل هذا فالبيت ضعيف، وليس خطأ.

ومنه قول المتنبي:

فتى ألف جزء رأيه في زمانه أقلّ جزي بعضه الرأي أجمع

"وقد ركب في هذا البيت من التقديم والتأخير والحذف والأبهام ما لا يباح مثله في أساليب الكلام، حتى إنك إذا حللت تركيبه النحوي وجدته باقياً على غموضه، ولا يظهر لك الغرض منه إلا بعد إطالة النظر، واعنات الروية، وصورته بعد الحل هو فتى رأيه في زمانه ألف جزء، أقل جزء منها بعضه الرأي أجمع فتأمله. وإنما ورد عليه ذلك من قبل ما فيه من تداخل المعنى، وطول سلسلة الأجزاء بسرد أربعة ابتداءات فيه قد أخذ بعضها برقاب بعض، وصارت كالشيء الواحد ... وحاصل ما فيه إن الممدوح أعلم الناس بأحوال الدهر"[٤]. أفتعمد المتنبي هذا أم جاء عفو الخاطر؟ الذي أراه أنه تعمد ذلك؛ لأن المعنى ليس وراءه شيء جليل فلجأ إلى هذه المعاظلة

(١)نفسه: ٤٣.
(٢)الأيضاح: ٧٤.
(٣)نفسه: ٧٥.
(٤)نفسه: ٧٥.

Issn:2071-6028

اللفظية لستر هذا المعنى الضعيف. ولا يضير هذا ولا عشرات مثله شاعرنا المتنبي؛ فهو يبقى مالئ الدنيا، وشاغل الناس بقوة شعره وضعفه كما رأينا في هذا المجال.

مثلما تكون المعاظلة لفظية فإنها تكون معنوية، ومن ذلك قول العباس بن الأحنف:

سأطلب بُعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناي الدموع لتجمدا

فقد كنى الشاعر بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن، وأصاب، ثم طرد ذلك في نقيضه، وأخطأ؛ لأن الجمود خلو العين من البكاء حال إرادته البكاء منها، فلا يكون كناية عن المسرّة، وإنما يكون كناية عن البخل(١).

ومع تصريح القزويني بخطإ الشاعر، فإنه وضع البيت في باب (ضعيف التأليف) فكيف يكون خطأ، ويكون ضعيفاً؟! أليس هذا في المنطق . في أبسط صورة . محالاً، فالضعيف ليس خطأ، والخطأ ليس ضعيفاً. إن ما يشفع للقزويني أنه لم يشأ أن يخطئ الشاعر، ومن العجب أن هذا الحكم تجده بما فيه في كتب البلاغة قديماً وحديثاً، فلم أرَ واحداً يُشير إلى هذا التناقض الظاهر!

وقد يكون الخطأ علمياً في الظاهر، يأتي به المنشئ مبالغة أو خطأ كلاهما محتمل، من ذلك قول المتنبي:

فلو سرنا وفي تشرين خمس رأوني قبل أن يروا السماكا

فالسمك يطلع لخمس خلون من تشرين الأول، فلو ركب من شيراز في الليلة التي يطلع السماك في صباحها لبلغ الكوفة قبل طلوعه، يعني أنه يبلغها في ليلة واحدة ، وبين شيراز والكوفة خمسمائة ميل، فكيف يصل؟! ربّما أراد المبالغة في سرعته، ولكنها . في كل حال . مبالغة فاحشة(٢) .

(١)العرف الطيب: ٦٥٥.

(٢)الأيضاح: ٧٧.

Issn:2071-6028

إن الإقواء عيب من عيوب القافية، وهو تغير حركات القافية[١]، ولو عدنا إلى كتب الأدب لوجدنا أن النابغة كان في شعره إقواء، ومن ذلك قوله:

أمن آل ميه رائح أم معتدي عجلان ذا زاد وغير مزوّدِ

زعمَ البوارح أن رحلتنا غداً وبذاك حدثنا الغرابُ الأسودُ[٢]

فالبيت الأول مجرور، والثاني مرفوع، فلماذا لم يحرك البيت الثاني بالجر؟ إن ذلك ليس ممكناً؛ لأنه آنذاك سيرتكب خطأ نحوياً، وليس ذلك بقادر عليه، فالإقواء عند القدماء يدلّنا على تمّسك أولئك بقوانين الكلام العربي النحوية قبل تقنينها، وقبل صياغتها في قواعد تصون الكلام العربي في علم النحو. فالشاعر مع كونه فحلاً يتساهل في قواعد النغم الشعري، ولا يضيره اختلاف النغم، ولكن يضيره أن يبتعد عن قوانين نظم الكلام في النظام النحوي.

إني أرى جمهرة المصححين أدوات سخرهم الله تعالى لخدمة لغة القرآن، ذلك الكتاب الذي تكفّل الله بحفظه، فهؤلاء المصححون أدّوا خدمة جليلة لهذه اللغة الشريفة، فهم حماة لها يصدّون عنها الموجات العاتية في كل عصر، فلا يمر أسبوع إلاّ وتقرأ تصحيحاً لغوياً في كتاب، أو صحيفة، وتلك لعمر الحق خدمة جليلة لولا ما يعتري عمليات التصحيح من هوى في بعض الأحيان، ولنختزْ مثالاً على ذلك، وهو ردّ الزهاوي على شعر العقّاد، يقول العقّاد:

ـ ما طبّ جالينوس قيس بطبّه إلاّ غرور ـ

فردّ عليه الزهاوي قائلاً: "قيس: حال من (طب جالينوس)، وإذا وقع الماضي حالاً وجب تصديره بالواو وقد، أو بـ (قد) أو الواو وحدها. نعم ورد مثل (كما انتفض العصفور بلّله القطر)، ولكن هذا لا يقاس عليه"[٣].

ردّ العقّاد قائلا: "لا يا جاهل!! يقاس عليه، ويقاس، ويقاس ففي القرآن﴿ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾النساء: ٩٠، ومن الشواهد التي نذكرها لك ونتحرى ألا تكون إلا من كلام أقحاح

(١)العرف الطيب: ٦٨٥.

(٢)شرح تحفة الخليل: ٣٦٣.

(٣)الموشح: ٤٦.

Issn:2071-6028

العرب[١]، وجاء بتسعة شواهد تؤيد استعمال الحال من الماضي، من غير (قد)، أو (الواو) أرى أن هذا كافٍ في الاستدلال، ولكن الزهاوي يرد على هذا الردّ قائلاً: كل ما أورده ـ يعني العقاد ـ دليل على الورود، لا على القياس، ولو كان دليلاً على القياس، لما كان للقاعدة السابقة وجه[٢].

وليت شعري أأضع الآية والشواهد الشعرية في الأمام، وخلفها القاعدة النحوية، أم أضع القاعدة في الأمام، وأضع خلفها الشواهد؟

أقول: إن مثل هذا كثير وهو ـ وحده ـ يستحق دراسة جادة فالرأي الذي ينبغي أن يقول عليه ـ كما أرى ـ أن الورود يكفي للقياس عليه، ولا داعي لهذه الحذلقة التي أضرت بنا كثيراً، ولا طائل من ورائها، فما الذي يضير اللغة إذا أجزنا القياس على ما ورد من شواهدها ولا سيمّا القرآن الكريم؟ بل هو الواجب.

إن الذي أراه ـ إن كان ليّ رأي ـ إن ورود النصوص عن العرب الذين يستشهد بأقوالهم كافٍ للقياس عليه، فكيف إذا كانت النصوص من القرآن الكريم بقراءاته التي تلقتّها الأمة بالقبول، ولاسيمّا القراءات السبعة التي أرى ردّها رداً على رسول الله (ﷺ)، ولا أظن أن مسلماً يمتلك ذرة من تقوى يتجرأ على ذلك .

إن عملية التصحيح اللغوي تستحق دراسات جادة لها أهلها، يكفي أن نعرف أنّ هناك كتاباً كاملاً في اثنتين وأربعين ومائه صفحة في فتح جيم (جُدّة) أوضمّها[٣]، فعملية التصحيح طويلة الذيول والنقول . ولكنّ مثلي يليق به هذا البحث المتواضع. فإن أصبت فبضل الله تعالى .. وإن أخطأت فإني استغفر الله العظيم ربّ العرش العظيم من كلّ قولٍ مردودٍ .

(١)الزهاوي في معاركه الأدبية والفكرية: ٤٠٣.

(٢)نفسه: ٤٠٣

(٣) ينظر: التحقيقات المعدة مجمعية ضم جيم جدة .

Issn:2071-6028

الخاتمة والنتائج

١-إن منهج (قل ولا تقل) ليس من صنع فلا أو فلان، وإنما هو منهج قرآني، ومنهج حديثي، ومنهج سار عليه قدماء اللغويين.

٢- من الضرورة التحرز عن بعض الألفاظ التي نهى عنها القرآن والسنة.

٣- الاهتمام بكتب اللغة التي عنيت بالجانب التطبيقي.

٤- الاهتمام بما أقرته المجامع اللغوية، وعدم الذهول عن ذلك.

٥- ضرورة المحافظة على اللغة ودلالاتها مع التأكيد أن اللغة يمكن أن تتطور في بعض معاني الدلالات.

٦- كشف البحث أن هناك مدرستين في التصحيح: مدرسة متشددة ، ومدرسة متساهلة، وخير الأمور أوساطها.

٧- إشاعة منهج (قل ولا تقل) ضروري للحفاظ على اللغة من شيوع، اللحن ودخول الأساليب غير العربية.

٨- اللغة كائن حيّ تموت فيه ألفاظ، وتحيا فيه ألفاظ. ولكن تبقى اللفاظ القرآنية، والحديثية هي المنار في عالم العربية فينبغي إشاعة ذلك.

Issn:2071-6028

المصادر والمراجع:

١- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، طبعة بيروت.
٢- الأيضاح: القزويني، بيروت، تحقيق: محمد عبد المنعم الخفاجي.
٣- البيان والتبيين: الجاحظ، القاهرة تحقيق، عبد السلام هارون.
٤- تاريخ آداب العرب: الرافعي، بيروت، ١٩٧٤، تحقيق محمد سعيد العريان.
٥- التحقيقات المعدة مجمعية ضم جيم جدة : عبد القدوس الأنصاري مع آخرين.
٦- التسهيل لعلوم التنزيل: ابن جزي الكلبي، طبعة ليبيا.
٧- التنبيه على حدوث التصحيف: حمزة الأصفهاني، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٧، تحقيق محمد حسن آل ياسين.
٨- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: مطبوعة ضمن دلائل الأعجاز للجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر.
٩- ثلاث رسائل في أعجاز القرآن: مطبوعة ضمن دلائل الأعجاز للجرجاني .
٩- الخصائص: أبو الفتح بن جني، دار الكتب العلمية، ١٩٥٦، تحقيق: محمد علي النجار.
١٠- الخزانة: عبد القاهر البغدادي، بولاق، ١٨٨١.
١١- الدرر الكامنة: ابن حجر، القاهرة، ١٩٦٨، تحقيق عبد السلام أحمد عواد.
١٢- روح المعاني: الآلوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٣- الزهاوي في معاركه الأدبية والفكرية: عبد الرزاق الهلالي،العراق، وزارة الثقافة.
١٤- سر الفصاحة: ابن سنان الخفاجي، مصر، ١٩٧٨.
١٥- الشعر والشعراء: ابن قتيبة، بيروت.
١٦- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، تحقيق: د.أحمد الحمصي، د. محمد أحمد قاسم، لبنان، ١٩٩٠.
١٧- شرح تحفة الخليل: عبد الحميد الراضي، بغداد، ١٩٦٨.
١٨- الصباحي: ابن فارس، تحقيق: مصطفى الشوبي.
١٩- صبح الأعشى: القلقشندي، دار الكتب، ١٩٢٠.

Issn:2071-6028

٢٠- الصناعتين: أبو هلال العسكري، تحقيق: البجاوي، ومحمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٢.
٢١- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي تحقيق، محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٣.
٢٢- العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب: ناصيف اليازجي، بيروت، ١٨٨٧.
٢٣- لسان العرب: ابن منظور، دار صادر.
٢٤- اللغة والنحو: د.حسن عون، الأسكندرية، ١٩٥٢.
٢٥- المثل السائر: ابن الأثير، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر، ١٩٣٩.
٢٦- مختصر صحيح مسلم: المنذري، لبنان، ١٩٨٤.
٢٧- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي، مطبعة نهضة مصر، ١٩٧٤، تحقيق: محمد أبي الطيب إبراهيم.
٢٨- المزهر: السيوطي، مطبعة الحلبي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى.
٢٩-. المطول: التفتازاني، دار إحياء التراث العربي، تصحيح أحمد عزو عناية .
٣٠- معجم الأغلاط النحوية المعاصرة: محمد العدناني، مكتبة لبنان، ١٩٨٩
٣١- الموشح: المرزباني، تحقيق: البجاوي، القاهرة.
٣٢- الوساطة بين المتنبي وخصومه: الجرجاني، تحقيق البجاوي، وأبي الفضل، ١٩٤١.

Issn:2071-6028